الثقافة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي

فايد العليوي

باحث سياسي

ملخص

تناقش هذه الدراسة الثقافة السياسية في دول الخليج العربي من خلال تسليط الضوء على مفهومها وسرد أنماطها وأشكالها، ثمّ تدرس بنية النظام السياسي في دول الخليج العربي، والعوامل التي أسهمت في تبلورها، إضافة إلى سمات النظام السياسي في الخليج العربي وطريقة تعاطيه مع المجتمع. وناقشت كذلك العوامل التي أفرزت الثقافة السياسية في دول الخليج، ومن أهمها: المرجعية الفكرية، ودور الدين والتراث الفكري، وكذلك العامل الاجتماعي، والطبيعة القبلية للمجتمع. وتناولت الدراسة أيضًا أهمية دور بنية الاقتصاد في تشكيل الثقافة السياسية، والقيم والسلوكيات التي تحكم علاقة المجتمع بالنظام السياسي، وقررت أن هناك تغيرًا بطيئًا في الثقافة السياسية التقليدية في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية.

The Political Culture of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries

Fayed Alaiwi

ABSTRACT

This paper discusses the political culture in the Arab Gulf states. At the beginning it highlights briefly the concept of political culture as a political term. It then lists the patterns and forms of political culture according to a specific scientific classification mentioned in the paper. It is important, of course, to discuss the political system structures in the Arab Gulf states, and the factors that contributed to configure them in the current form. Moreover, there is a need to highlight the features of political systems in the Gulf Arab states and also the way of dealing with the community and traditional methods pursued in dealing with public administration of the state and society.

The paper also discusses the ideological, cultural, social and economic factors that produced the political culture of the society in the Arab Gulf states, and focuses on their role in the formation of the political community culture.

رؤية تركية
2015 - 15
191 - 177

الثقافة السياسية بتعريفها الاصطلاحي العلمي هي: "مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تنظّم وتعطي معنى للنظام السياسي"[1]. فالثقافة السياسية تعنى بالدرجة الأولى بتعاطي المجتمع مع نظامه السياسي على المستوى الفكري والثقافي والسياسي، وتعبّر عن مقدار المخزونَين الفكري والاجتماعي اللذين يحكمان علاقة كل من الفرد والمجتمع بالنظام السياسي.

ومن الجدير بالذكر أن الثقافة السياسية بوصفها ثقافة مستمدة من المخزون الفكري والديني والاجتماعي كالأعراف والتقاليد- تعدّ رصيدًا ثقافيًّا للوعي السياسي الراهن، فالوعي السياسي الذي يعرّف بأنه: "معرفة الإنسان كمواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يجري من حوله من أحداث ووقائع، وقدرته على التصور الكلّي للواقع المحيط به ليعايش خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي"[2]. فبالنظر إلى تعريف كل من الثقافة السياسية والوعي السياسي ندرك أن الثقافة السياسية إفراز للوعي السياسي، ومنتج تراكمي له قد تكون من خلال فترة زمنية طويلة نسبيًّا. ومن ثَمّ نجد أن العلاقة بين الوعي السياسي والثقافة السياسية علاقة شراكة، وتغذية متبادلة، وتأثير متبادل كذلك؛ فالوعي السياسي الراهن يصب في الثقافة السياسية، والثقافة السياسية تشكل قاعدة معرفية للوعي السياسي.

الثقافة السياسية العربية تكاد تكون ذات بناء معرفي واحد بسبب المرجعية الفكرية والدينية المشتركة، وكذلك بسبب العادات والأعراف العربية المشتركة والمتشابهة إلى حد كبير، لكن بفعل المساحة الشاسعة للوطن العربي، وتباين التأثير الخارجي كالاستعمار، والانفتاح والتعليم بين قطر وآخر، نلحظ أن الثقافة السياسية تحمل شيئًا من الاختلاف بين أقطار الوطن العربي. حتى على مستوى الخليج العربي هناك تباين طفيف، لكن بلا شك تعد الثقافة السياسية في دول الخليج العربي متشابهة بفعل التاريخ المشترك والجغرافيا والأعراف والتقاليد الاجتماعية.

بنية النظام السياسي في دول الخليج العربي

النظام السياسي في الخليج العربي نظام ملكي مطلق، يعتمد على الوراثة في تداول السلطة. تبلور شكل هذا النظام بفعل عوامل اجتماعية ودينية، كرست هذا الشكل من أشكال الأنظمة السياسي. فبدايات هذه الأنظمة كانت زعامات قبلية محلية، نشأت واستمرت عدة قرون، وتطورت بفعل التاريخ حتى أصبحت بالشكل الذي هي عليه الآن، "وعلى الرغم من التغيرات الجذرية في بنية المجتمع ظلت النظم الوراثية تهيمن على مؤسسات الدولة، وتحافظ على انتقال الحكم من دون تغيير، حيث تحول الشيخ إلى أمير أو ملك أو سلطان يسيطر على القرار السياسي، وتحول زعماء القبائل المتنفّذة إلى أعضاء في مجلس الشورى، والأسر التجارية إلى شركاء مع الأسر الحاكمة في المصالح الاقتصادية"[3].

فبفعل الطبيعة الاجتماعية أصبحت الأنظمة السياسية في الخليج تتعامل مع المجتمع تعاملًا ذا طابع أبوي، فالقبيلة بوصفها وحدة اجتماعية بدائية تجمعها رابطة النسب أو الأحلاف، وتخضع في حكمها لأمير أو شيخ له صلاحيات شبه مطلقة، وله مستشارون يكونون عادة من علية القوم، كحكماء أو فرسان، وتقوم العلاقة بين الشيخ والقبيلة على أساس الاحترام والتضحية المتبادلة، "اتصفت علاقة رئيس القبيلة بأفرادها بالمرونة"[4]، والآن أنظمة الخليج وإن كانت أنظمة ملكية مطلقة إلا أنها ليست دموية، وغالبًا ما يطغى عليها الطابع الرغبوي، "الحكومات في الخليج تعتمد على الهبات السخية بدلًا من القمع، لمنع نشوء رأسمال بشري اجتماعي قوي" [5].

عوامل تكوين الثقافة السياسية في دول الخليج

المرجعية الفكرية: "الأيديولوجيا بهذا المعنى قد تشكل جزءًا من الثقافة السياسية لأي مجتمع"[6]، فالمجتمع في دول الخليج نشأ في الجزيرة العربية التي هي مهد الإسلام، وفي السعودية التي هي أكبر دول الخليج العربي نشأت دعوة دينية قامت على إثرها الدولة السعودية بكيانها المعروف، وساعدت الطبيعة البدوية للمجتمع الحفاظ على المبادئ والتعاليم الدينية حتى المتعلقة بالشأن السياسي، فليس من المستغرب أن نجد أن الثقافة السياسية التي تشكلت منذ نهاية عصر الخلفاء الراشدين وفي جميع مراحلها التاريخية قد أثرت بشكل مباشر في الثقافة السياسية للمجتمع الخليجي بوصفه مجتمعًا قبليًّا سُنيًّا. ولا شك أن العقل الباطن للمجتمع يتعاطى الشأن السياسي بتلقائية مدهشة ضمن الأطر المحددة مسبقًا من الإرث السياسي الديني، "وإن تراثنا القديم كله الذي ترسب في وعينا القومي كان في البداية ثقافة سياسية، وما زال يقوم بهذا الدور في اللاوعي القومي حتى الآن"[7]، فاستورد النظام السياسي في دول الخليج معظم المصطلحات الدينية، وضخها في الحياة السياسية، وفي وسائل الإعلام والقنوات الثقافية والاجتماعية، كالبيعة،

في حواضر الخليج لا تختلف نظرة المجتمع الحضري في الساحل أو في القرى عن نظرة القبيلة للحاكم. فالوصول للزعامة في المجتمع الحضري سواء في ساحل الخليج أو القرى الجبلية أو الداخلية إنما جاء بفعل القوة

وطاعة ولي الأمر، والخروج على ولي الأمر، ولزوم الجماعة، وشق عصا الطاعة، والصبر على ولي الأمر في المنشط والمكره. وقد ترسخت في ذهنية المجتمع، وباتت من المسلَّمات التي لا تقبل التعاطي، وأصبحت تحدّد علاقة المجتمع بالنظام السياسي. وقد صار هذا الإرث الديني مرجعًا للحكم على أي نظرية سياسية عصرية، أو أي آلية للحكم وفق ما هو معمول به في دول العالم التي تتيح قدرًا من المشاركة السياسية، تمامًا مثلما حصل مع الديمقراطية؛ فقد سلَّم المجتمع بتحريمها بشكل كاسح، لأنها لم تكن موجودة في عصر الإسلام. كما أسهم هذا الإرث في تحجيم علاقة المجتمع بالنظام السياسي، وتكريس ظاهرة الاعتزال السياسي، والابتعاد عن الشأن العام بمجمله، مع عدم إخضاع الحاكم للنصوص الدينية المتعلقة بالعدل والمساواة، وتحريم الظلم، وحرمة الدم. ومن ثَمّ أصبح هناك فصل للدين عن الدولة بالدين نفسه! ووسعت صلاحيات الحاكم بشكل مطلق بأدوات دينية، بينما عزل المجتمع عن السياسة بأدوات دينية أيضًا.

الطبيعة الاجتماعية

يؤمن المجتمع الخليجي -لكونه مجتمعًا قبليًّا- بأن من حق الشيخ أو الحاكم أن يتصرف تصرف الزعماء من دون الرجوع لأحد، "روى حافظ وهبة أن أحد مشايخ البدو سأله عن أوروبا وملوكها، فلما أكّد له وهبة أن ملوك أوروبا لا يملكون التصرف في الخزانة العامة أو قتل معارضيهم، قال الشيخ: ليس هؤلاء ملوكًا، إن من لا تطلق يده في الخزانة، ومن تكف يده عن قتل الناس ليس بملك"[8] وإن كانت هذه النظرة قد تلاشت بين أنصار التيارات الإسلامية الحركية، أو التيارات المدنية واليسارية والشباب، إلا أن صمت المجتمع الخليجي عن ممارسات شيوخ دول الخليج قد يدل على ترسّخ هذه النظرة الاجتماعية إزاء الحاكم.

وفي حواضر الخليج لا تختلف نظرة المجتمع الحضري في الساحل، أو في القرى عن نظرة القبيلة للحاكم. فالوصول للزعامة في المجتمع الحضري سواء في ساحل الخليج أم في القرى الجبلية أو الداخلية إنما جاء بفعل القوة، وليس غريبًا أن نجد أربع أسر حاكمة من الدول الست ذات أصول نجدية (من نجد وسط صحراء الجزيرة العربية)، وهي: السعودية وقطر والبحرين والكويت. وهذه الأسر فرضت نمطها السياسي والاجتماعي على شكل الدولة وهيئتها إلى يومنا هذا. حتى الدول التي نشأت وازدهرت في ساحل الخليج العربي، كاليعاربة والجبريين والعصفوريين وغيرها، حكمت الساحل ومناطقه الحضرية بالنمط الاستبدادي ذاته،

وكان لها نفس السلوك والأنماط السياسية والاجتماعية نفسها.

النظام السياسي داعم للثقافة السياسية

للنظام السياسي إسهام فعّال في تكريس الثقافة السياسية، وذلك بتبني الإرهاصات الأولية التي قام عليها النظام السياسي، إذ " تتبنى الدولة ثقافة النخبة التي تجد طريقها إلى الجماهير من خلال الإعلام، أو النظام التعليمي"[9] ، وبالتركيز على العاملَيْن السابقَين (المرجعية الفكرية والطبيعة الاجتماعية) نجد أن النظام السياسي قد تبنى هذه الثقافة السياسية، ويحرص على أن يكون دوره الحفاظ على المكاسب التاريخية من خلال تبني هذه الثقافة وتكريسها وإعادة إنتاجها، "السلطة السياسية في دول الخليج ذات شرعية قائمة في جوهرها على عناصر التقليد المختلفة، والسلطة تحاول تقديم التحديث والحفاظ على الأسس الاجتماعية للشرعية القائمة على أساسها في الوقت ذاته، وهذا يفرز ما سميناه التحديث في إطار تقليدي"[10] . وهذه الآلية بالطبع تفسر لنا الطريقة التي كرست بها الثقافة السياسية وطريقة إعادة إنتاجها، فتبعًا للظروف الداخلية أو الخارجية قد يطرأ تغيير طفيف على التنظيم الداخلي للنظام السياسي؛ فمثلًا مجالس الشورى لا تزال تحمل في طبيعتها الاستشارية رمزية علاقة المجتمع بالنظام السياسي، والتي لا تتجاوز محور "الشورى غير الملزمة" .

البنية الاقتصادية الريعية ودورها في تكريس الثقافة السياسية

ذكرنا سابقًا أن النظام السياسي في دول الخليج ليس دمويًّا، ويعتمد بشكل كبير على الرغبوية، "الحكومات في الخليج تعتمد على الهبات السخية بدلًا من القمع لمنع نشوء رأسمال بشري اجتماعي قوي"[11] فالمخصّصات والهبات أداة مهمة وأصيلة لدى النظام السياسي في دول الخليج، فمع قلة عدد السكان مقابل الثروة المالية الضخمة بفعل عائدات النفط استطاعت الأنظمة توزيع هذه الثروة بطريقة تضمن بقاء النظام السياسي بشكله الحالي، "الأسر التي تحكم أنظمة الخليج الملكية تسيطر على موارد كافية لرشوة غالبية شعوبها، وحملها على الهدوء"[12] .

ومن ثَمّ أصبح الحفاظ على بنية الاقتصاد بشكلها الريعي هدفًا ضروريًّا للحفاظ على شكل النظام السياسي وهيئته، "آل سعود نجحوا في تأمين أنفسهم ببناء شبكة كبيرة من العلاقات التقليدية القائمة على النسب والقرابة والدين، وشبكة أخرى من مؤسسات الدولة على أساس برامج للبنية التحتية الواسعة، وتوزيع الأجهزة البيروقراطية، وتوزيع وتوظيف عوائد النفط لهذا الغرض، ومن ثم تطوير الثقافة السياسية الوطنية لإضفاء الشرعية على النظام، وتحويل الأسرة المالكة إلى أمة"[13] ، فكرست العلاقة الزبونية بين المجتمع والسياسي القائمة على بقاء المجتمع في حالة ركود مقابل الحصول على المال

السهل، "في الدولة القائمة على دخل تقوم القلة فقط بتوليد هذا الدخل، فيما تقوم الغالبية بعملية التوزيع والاستخدام"[14] ، فالكتب المدرسية مجانية، والدراسة الجامعية مجانية، فضلًا عن دفع إعانات شهرية للطلبة الجامعيين، وتحاول الدولة في الخليج أن تقدم نفسها على أنها دولة الرعاية الاجتماعية من خلال مجانية التعليم والتعليم الجامعي، والصحة، وإعانات السكن دون فوائد، وقروض الزواج. ومن ثَمّ بات من الضروري في هذا السياق عدم توسيع طبقة العمال والعمالة التي تعتمد على أيديها في كسب الدخل، الأمر الذي يجعلها تكون مستقلة في دخلها عن النظام السياسي، وهنا نفهم مغزى تسويف دول الخليج في تنويع مصادر الدخل، أو تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد صناعي أو اقتصاد حر، فكما "الإصلاح الاقتصادي يقود بالضرورة إلى إصلاح سياسي"[15] ، "وعلى الرغم من أنه يبدو للوهلة الأولى أن الاقتصادات الخليجية تبنت طرائق إنتاج رأسمالية، إلا أنها لم تقم أبدًا بتوسيع طبقة العمال الكادحين، أو أي طبقة قد تسعى إلى الإطاحة بالطبقات الأعلى منها"[16] ، وفي هذه الحالة استوردت الأنظمة السياسية في دول الخليج عشرات الآلاف من العمالة الآسيوية الرخيصة للتشغيل والخدمات والصناعة، "صارت أغلبية السكان الأصليين في المنطقة تبعد عن القوى الإنتاجية، لذلك هي تشكل طبقة ريعية تعتمد على الدعم الحكومي بدلًا من أن تكون طبقة عاملة أو وسطى"[17] ، حتى وإن كانت هناك طبقة متوسطة، في الغالب يمثلها موظفو القطاع العام العريض والمتضخم والمرتبطَين بشكل مباشر بدخل الدولة، واستقرار النظام السياسي، وأسعار النفط، والمتغيرات الخارجية والداخلية،

أو موظفي الشركات الكبرى المملوكة للدولة، والتي لا تختلف في سياساتها كثيرا عن الدولة، فهي تدرك الخطر المحيط بها، لكن خياراتها محدودة، "الطبقة الوسطى لا تمتلك الكثير من المصالح الاقتصادية والعلاقات السياسية التي تربطها بالأسر الحاكمة وحلفائها من البرجوازيين وكبار التجار، فدخلت في خلافات مع السلطة بعد أن امتلكت المقومات الفكرية والثقافية والخبرات الفنية والإدارية والعلمية، ومطالبتها بالليبرالية والمشاركة السياسية"[18]، أما الطبقة البرجوازية فإنها "تعمد حالة البرجوازية في الخليج العربي إلى تعزيز مكانتها عن طريق الهيمنة على السوق المحلية، بالتحالف مع السلطة، واستحواذها على النشاط الاقتصادي والاجتماعي"[19].

ملامح الثقافة السياسية في دول الخليج العربي

"إعادة تشكيل الحقائق من أجل تقديمها للاستهلاك الجماهيري هي مهمة مديري الثقافة السياسية في كل المجتمعات"[20]، من هذا المنطلق نرى جليًّا جهود دول الخليج العربي في التصدي لموجات الاحتجاجات العربية المندلعة منذ 2011، أو اختراق العملية الانتقالية في البلدان كمصر تونس وليبيا واليمن، وتحويل بعضها إلى صراع طائفي، وتقديمها بصورة طائفية، لا من أجل الحرية أو الديمقراطية. وكذلك حرص وسائل الإعلام الحكومية أو شبه الحكومية في دول الخليج العربي على التركيز على مساوئ الثورات ومخاطرها، ودور الثورات في صوملة أو أفغنة العالم العربي، كل ذلك من أجل ضرب مفهوم الديمقراطية، أو التلويح بمخاطر الاحتجاجات والثورات، وتأكيد رسالة مفادها أن المشرق العربي غير صالح للديمقراطية، وغير قابل لاستيراد وسائل

لمواجهة الانفتاح الإعلامي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي عززت دول الخليج من صورة النظام الأبوي ودعمت الثقافة الشعبية والتراث الشعبي وأعادت المهرجانات الشعبية وأبرزت الهوية القبلية للمجتمع

الحكم الحديثة. جميع هذه الجهود التي قامت بها دول الخليج ربما آتت أكلها، فبعد 2013 هدأت موجات الغضب لدى قطاع عريض من شباب الطبقة الوسطى والمثقفين المنادين بالإصلاح السياسي في الخليج العربي، بينما قطاع عريض انزلق في الانقسام الطائفي المشتعل في المنطقة. لكن لايزال الشباب الخليجي مؤمن بالديمقراطية وسيلةً مثلى للحكم، ولاسيّما بعد انتشار مشكلات اقتصادية بسبب الفساد، وهدر المال العام، واحتكار الأراضي والعقارات، فبرزت مشكلة السكن في الكويت والسعودية على سبيل المثال، وبرزت مشكلة البطالة بعدما عجز القطاع العام والاقتصاد الريعي عن استيعاب الانفجار السكاني، ولاسيّما من فئة الشباب، "دخول المنطقة عصر الحداثة والعولمة قد أثّر في جيل الشباب في الخليج العربي المنفتح على الفضائيات، والسفر للخارج، والتعليم العلماني، والثقافة العالمية،

استخدمت دول الخليج الهبات والامتيازات ورفع مستوى الأجور والرواتب لإسكات الأصوات المطالبة بالديمقراطية في إبان اندلاع موجات الاحتجاجات في العالم العربي، في عملية بات أثرها مؤقتا على المجتمع الخليجي

ما أوجد قلقًا جديًّا على الهوية الوطنية والهوية الثقافية، حيث العولمة وانعكاساتها على التراث والثقافة والتاريخ الوطني، وأدخل الشباب بين التراث والحداثة والحداثة والشريعة والتقاليد الدينية، وهذا ما يشهده المجتمع الخليجي في مطلع الألفية الثالثة" .

وفي هذه الفترة[21] لمواجهة الانفتاح الإعلامي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي- عززت دول الخليج من صورة النظام الأبوي، ودعمت الثقافة الشعبية، والتراث الشعبي، وأعادت المهرجانات الشعبية، وأبرزت الهوية القبلية للمجتمع، كما دعمت المهرجانات القبلية، وحضور شيوخ القبائل في المحافل المحلية، وانجرّ قطاع عريض من المجتمع إلى المظاهر القبلية والتراثية، وانزلق كثيرون إلى الاستقطاب والتفاخر القبلي. حتى وصل الأمر إلى إطلاق بعض دول الخليج سراح المعتقلين المتطرفين من السلفيين الجهاديين لخلط الأوراق على التيارات الإسلامية التي آمنت حديثًا بجدوى الديمقراطية، وبالفعل حصل استقطاب شديد في الأوساط السلفية.

ومع هذا الجهد في محاربة الديمقراطية في الخارج، على الصعيد الداخلي استخدمت دول الخليج الهبات والامتيازات ورفع مستوى الأجور والرواتب لإسكات الأصوات المطالبة بالديمقراطية في إبان اندلاع موجات الاحتجاجات في العالم العربي، في عملية بات أثرها مؤقتًا في المجتمع الخليجي. فالشباب الخليج أدرك أن الاقتصاد الريعي عاجز عن استيعابه في الوقت الذي يرى فيه أزمة الخلافة في عدد من دول الخليج، ولاسيّما مع التهديد الإيراني للمنطقة؛ فالكويت تعاني من شيخوخة سياسية وسط انقسام بين أفراد العائلة المالكة، وكذلك في عُمان التي تشكو من مرض السلطان في الوقت الذي لم يسمّي السلطان خليفة له، وكذلك السعودية التي لاتزال في طور انتقال العرش إلى الجيل الثالث من الأسرة الحاكمة، ولمّا تنتهِ عملية التحول، أمّا الإمارات فهي الأخرى تعاني من مرض رئيس الدولة وعجزه حتى عن الظهور الإعلامي، وسط غموض حول مصير خلافته، ولاسيّما مع تنامي نفوذ ولي عهد إمارة أبوظبي، وتهميش أبناء رئيس الدولة، وأمّا البحرين فهي تفتقر إلى شح الموارد، مع وجود معارضة شرسة للنظام من قبل رموز الإسلام السياسي الشيعي، والمعممين من التيار الشيرازي الشيعي المتشدد.

وبالرغم من ذلك إلا أن الأنظمة السياسية في الخليج لاتزال تبقي على ثقافة الزبونية والانعزال لدى المجتمع الخليجي، فبفعل الاقتصاد الريعي تعززت ثقافة الزبونية،

وبقاء المجتمع مجتمعًا تابعًا للسياسي، غير مشارك أو فاعل في العملية السياسية.

وقد قسم غابريال ألموند الثقافة السياسية ثلاثة أقسام:

- النمط الضيق: يقوم على الولاءات الضيقة، ومستوى توقعات الأفراد من الحكم متدنية، وكذلك الرغبة العامة في المشاركة.

- النمط التابع: الأفراد واعون لنتائج عملية الحكم، ولا يشاركون في الحياة العامة، ويسود هذا النمط في ظل أنظمة مركزية، كالأنظمة الشيوعية.

- النمط المشارك: الأفراد فاعلون ومشاركون ومؤثرون في النظام السياسي، ويسود هذا النمط في المجتمعات ذات البنية الديمقراطية [22].

ومعروف أن الثقافة السياسية لدول الخليج تندرج ضمن النمط الثاني (النمط التابع) ، فالنمط الأول هو نمط الثقافة السائدة بين القبائل غير الخاضعة للدولة، كالتي في إفريقيا وغيرها، أو في المجتمعات التي تعيش في وضع ما دون الدولة. أما النمط الثاني (النمط التابع) الذي يعيشه مجتمع دول الخليج فقد تبلور على هيئة ثقافة زبونية تحدد علاقة الحاكم والمجتمع، فالمجتمع غير منتج، وغير مشارك أو فاعل في الاقتصاد، بينما الحاكم هو مصدر المال السهل، وراعي الدولة الاجتماعية المسؤولة عن المواطنين، وسط غياب أو حظر مؤسسات العمل المدني والاجتماعي، واحتكار تام للفضاء العام، ووسائل الإعلام، والمنابر الثقافية والدينية والاجتماعية والتعليمية، وتعزيز الحالة العصبوية للمجتمع، والحيلولة دون تحوله من مجتمع عصبوي إلى مجتمع مدني، "وليس هذا العسر الحاد في الاندماج الاجتماعي ما يتحمل المجتمع العصبوي مسؤوليته على نحو رئيس ومباشر؛ وإنما هو من نتائج عجز الدولة نفسها عن توليد دينامية توحيد وتجانس في النسيج الاجتماعي، ينشأ عنها ذلك الاندماج الاجتماعي، وتتفكك بها الروابط والأطر التقليدية العصبوية، وهو عجز يرد إلى غياب مشروع وطني لدى النخبة الحاكمة في الدول" . في هذه الحالة ومع الرخاء الاقتصادي الثابت، وتحسن مستوى المعيشة- تعززت ثقافة الزبونية، والتواكل، واعتزال الشأن السياسي، والشأن العام بشكل عام.

كذلك من أبرز تجليات الثقافة السياسية ذات النمط التابع هيمنة ثقافة التطفل والاستجداء في المجتمع بشكل سافر، "يقول حمد الجاسر في معرض حديثه عن الهجر[24] والإخوان [25]: إن "هجرهم لم تكن زراعية بالمعنى الحقيقي، وإنما على شكل وحدات سكنية بناها البدو حول بئر ماء، وبجانبه المسجد، كان كل اعتماد البدو على عطايا الدولة"[26] ، ويرى تركي الحمد أن نمو مثل هذه الاعتمادية والتبعية بين الفرد والسلطة وإن كان عامل قوة في بداية تكوين الدولة؛ إلا أنه على المدى الطويل يشكل عامل ضعف، حيث تبرز الدولة سببًا مباشر لأي نكسات قد يتعرض لها الفرد في حياته الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثَمّ ارتبطت

صـورة الدولة في ذهن المجتمـع بأنها المصدر السـهل للمال، وظلت هذه الثقافة سـائدة إلى يومنـا هـذا، ففـي الثقافـة السياسـية في دول الخليج "ينظر للنظام نظرة أبوية"[27]، وسوّغ ذلك التطفل عليه واستجداءه، فأصبح الفرد من خـلال النظـرة الأبويـة للنظام السـياسي يعيـش حالـة دائمـة مـن التطفـل، وترقـب للهبـات والأعطيـات، وإسـقاط الديـون والقروض. هذه الثقافة التطفلية أدت تلقائيًا إلى بـروز الثقافـة الاسـتهلاكية، والاهتـمام بالمظاهـر، ومحـاكاة أبنـاء الأسر الحاكمـة أو الأسر الأرسـتقراطية المتحالفـة معها، فدول الخليـج هـي الأعـلى في معـدل اسـتهلاك أغـراض ومسـاحيق التجميـل، وكذلـك في الإنفاق السياحي وشراء السيارات الفارهة، وملاحقـة صيحـات الموضـة والمـاركات العالميـة، "حتـى أصبـح أحدهـم يسـتعيبك ويستحقرك إذا رآك مثلًا على سيارة "بيجو"؛ لأن النـاس العاديين هناك يمتلكون كاديلاك وشـفروليه موديـل 71و72 "[28]، وفضـلًا عن ذلك يتفشـى في المجتمع الخليجي الجهل بالحقوق، أو بالقوانـين العامة والخاصة. "إن الأنـماط السـلوكية والقيـم الأخلاقيـة التـي تشكل الثقافة السياسـية التي يحملها المواطن العربي بمجملها سلبية، وبالمحصلة تؤدي إلى عدم إدراك المواطن لحقوقه"[29].

وبفعـل تفـشي ثقافـة الجهـل بالحقـوق تكوّنـت لـدى الطبقـات المتنفـذة حالـة مـن تضخـم الذات بـأن المجتمع مديـن لها جراء أدائهـا واجباتهـا التنفيذيـة، بالإضافـة إلى اسـتغلالها لجهـل المجتمع، الأمـر الذي أدى إلى توسـع شبكات المحسـوبيات والعلاقات النفعيـة حول المسـؤولين وأقربائهـم، وبروز ظاهـرة عبادة الشـخصية. هنا أفـرزت ثقافة الزبونيـة والتطفـل والجهـل بالحقـوق تفشي ظاهـرة القناعـة، ولاسـيّما مع تعثـر التحول الديمقراطـي والمراحـل الانتقاليـة في بلـدان الربيـع العـربي، فـكأن النظـم السياسـية في الخليـج أصبحـت أفضـل الموجـود، والأقل سـوءًا. ومـن ثَـمّ اسـتغلت النظم السياسـية ثقافـة القناعة هذه، ووسـعت من حضورها الأمنـي، وتشريع قوانين جديـدة تحت غطاء مكافحـة الإرهـاب للسـيطرة عـلى الفضـاء العـام، وضرب أي تحـرك مـدني أو نشـاط ديمقراطي هنا أو هناك.

مـع غيـاب المشـاركة السياسـية، وحرية تكويـن الأحـزاب والنقابـات فرضـت هذه الحالـة غـير الطبيعيـة ثقافة الحظوة، وتوسـع النفـوذ لدى التيارات الاجتماعيـة والفكرية، الأمـر الـذي يـؤدي حتـمًا إلى التواصـل والتفاعـل مـع القيادة السياسـية. هـذا النوع مـن الآليـة المقبولـة اجتماعيًّـا جعـل الفقهاء والمثقفين والكتاب وقادة التيارات الإسلامية الحركية وشيوخ القبائل لا يغيبون عن مجالس ودواويـن صناع القرار وكبـار رجال الدول. والأمر حقيقة لا يخلو من متعة لدى الطرفين، حيث إن السياسي يحاول قدر المستطاع احتواء هذه التيارات و(العصبويات) من جهة، ومن جهـة أخرى ينعم قادة المجتمع التقليديون في الحظـوة وبهاء البلاط وأُبَّهة الملـك، والتباهي أمام الأتبـاع والأنصار بأنهـم أصحاب نفوذ وحضور قـوي لدى السـياسي. وربما حصل

هنا أو هناك نوع من الاستشارة العابرة التي تؤكد مدى حرص الطرفين على الوضع العام. وفي هذا السياق يحرص السياسي على إدارة التنافس بين تيارات المجتمع الفكرية والدينية والثقافية، فعلى سبيل المثال في الكويت يُعدّ الشيعة والقبائل ضمن الموالاة، والسنة الحركيّون ضمن المعارضة، ويعد التيار العلماني ضمن المعارضة، لكنه يرفض التحالف مع المعارضة السُّنية الإسلامية. وفي البحرين الإخوان المسلمون والسنة من الموالاة بينما الشيعة يشكّلون الكتلة الأكبر من المعارضة، وفي مقدمتهم زعماء التيار الشيرازي. والحقيقة أن تاريخ البحرين يحفل بالتقلبات السياسية، ففي الخمسينيات شكّل السنة معظم التيار القومي المتأثّر بالخطاب الناصري العروبي، فأوعزت بريطانيا في ذلك الوقت إلى تجنيس الشيعة ذوي الأصول الفارسية لخلق الموازنة الاجتماعية اللازمة لاستقرار النظام السياسي، في العقد الأخير ومع ارتفاع صوت الإسلام السياسي الشيعي في البحرين، ومع اندثار الخطاب القومي تحول السنة من معارضة إلى مولاة. وفي السعودية تشكّل خريطة الإسلاميين فسيفساء فكرية، فالسلفية بعد غزو الكويت انشطرت إلى سلفية جهادية يمثلها القاعدة وداعش، وسلفية حركية تأثرت بخطاب الإخوان المسلمين ويمثلها التيار السروري، وسلفية سلطانية رسمية ويمثلها العلماء والفقهاء وطلبة العلم الرسميّون والجاميّون. أما الإخوان المسلمون فغالبهم أصحاب استثمارات ضخمة، ومندمجون في الطبقة البرجوازية العليا، "في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن يسيطر الإخوان على سكن الطلاب، إن المنافسة شديدة على الغرف في الجامعة، لأن أغلب الطلاب يأتون من مناطق أخرى في المملكة، لكن كل من ينتمي إلى

الإخـوان أو ينضم إليهم يحصل على ما يريده بالتأكيد"[30] . ويتركز وجودهم في الغالب في منطقة الحجاز، "كان انتشـار جماعة الإخوان سريعًـا في المملكـة، ولاسـيما في المحافظـات الشرقيـة والغربية، حيث لاقت نجاحًا كبيرًا، كـما لاقته وإن كانـت بدرجة أقل في نجد، كما يمكـن تعليل حضـور الإخوان السـعوديين القـوي في محافظتي الحجاز والأحسـاء بإلمام السـكان الواسـع هنـاك بأيديولوجية الحركة الأم. في حالـة الحجـاز كانـت تلـك الألفـة ناجمة عن العلاقـات التقليدية مع مصر"[31]، ويعيشـون حالة تماهي مع الدولـة. ويتنافس زعماء التيار الإسلامي العريض في السعودية عـلى تمثيـل صـوت الشـعب أمـام الحكومة، وتشـتد المنافسـة على الحظـوة والتواصل مع صنـاع القـرار، وعـلى اسـتقطاب الأنصـار والجماهـير. هنـاك أيضًـا تيـارات لديهـا عدد ثابـت مـن الأتبـاع، ويحـرص زعماؤهـا على مخاطبة جمهورهم وحسـب، كجماعة التبليغ، والعلمانيـين، والليبراليين غير الديمقراطيين، الذيـن يحرصـون عـلى التحالف مع السـلطة لطرد الإسـلاميين من الفضاء العام. والجدير بالذكر أن السلطة قد أتاحت لهم الفضاء العام ووسـائل الإعلام بعد 11/ 9، لكنها عادت ووسعت حضور التيار السلفي الرسمي بعد موجة الاحتجاجات في 2011. في السعودية تيـار عريـض مـن الشـباب المسـتقل المؤمـن بالديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان والعدالـة والمسـاواة، لكنـه غـير ممثَّـل بزعـماء أو قادة، باسـتثناء جمعيـة الحقـوق المدينـة والسياسـية (حسـم) التـي معظـم مؤسسـيها معتقلـون لدى السـلطة، هـذا التيـار العريض ضعيف

بمـا أن حريـة تكوين الأحزاب السياسـية محظورة في دول الخليج صـارت السياسة تُمارس بشكل من الأشكال التقليدية، وهي الانخـراط في البلاط الملكي مباشـرة أو محاولة التسـلق للعمل كجماعة ضغط أو لوبي أو قوة ناعمة

على الأرض، لكنه قوي في وسـائل التواصل الاجتماعـي. ولا توجد في السـعودية أجهزة اسـتطلاع رأي عام أو مراكز اسـتفتاء لقياس الـرأي العام، ومعرفة حجم كل تيار ونسـبته مـن عـدد السـكان، فالوضـع الغائم سـاعد كثيرا السـلطة في تفتيت الأصوات الداخلية. والشـيعة في السـعودية لا يختلفـون كثيرًا عن الشيعة في الخليج، فغالبيتهم ينتمون إلى التيار الشيرازي المتشدد، ويختلفون فقهيًّا عن أتباع ولي الفقيـه، لكنهـم يرون أن توسُّـع إيران في المنطقـة من شـأنه أن يحقـق حضورًا سياسـيًّا لهـم في الخليـج العـربي، والدليـل المباشر هو تأييدهـم المطلـق للأحـزاب الدينية الشـيعية في العـراق، وممارسـات حـزب الله في لبنان، ونظـام الأسـد في سـوريا بحجة أنـه يحارب جبهة النصرة وداعش.

وبـما أن حريـة تكويـن الأحـزاب السياسـية محظـورة في دول الخليـج، باتـت هناك ممارسـة شـكل من أشـكال السياسـة بطريقـة تقليدية، وهي الانخراط في البلاط الملكـي مبـاشرة، أو محاولة التسـلق للعمل كجماعـة ضغـط أو لـوبي أو قـوة ناعمة، أو كما يسـمى في المملكة المغربيـة "جماعة مخزن

الملك" الذين لهم نفوذ وحضور في الشأن السياسي. إذ تسيطر ثقافة البطانة على جزء كبير من مخيلة المجتمع في الخليج، فطالما أن الجمهور غير مستعد للتضحية والنزول إلى الشارع في عمل مدني حقيقي، فلا مانع من العمل من داخل جسم النظام لتحقيق الرؤى المستنيرة من خلال إقناع صانع القرار بها. ومن الجدير بالذكر أن جل الإخفاقات على المستوى التنفيذي ترمى بها طبقة التنفيذيين، كالوزراء ووكلائهم، والمديرين العامّين، أو رجال البلاط، "مستشارو الملك يخلقون غمامة من الفوضى أمامه" كما يقول الكاتب الاقتصادي محمد القنيبط[32].

خاتمة

مع استعراض البنية السياسية للنظام السياسي في دول الخليج العربي، ودور التراث الديني والعادات الاجتماعية والأعراف والتقليد والنبية الاقتصادية القائمة على الريع في تكريس هيئة النظام السياسي- ربما ندرك مباشرة كيف تبلورت الثقافة السياسية السائدة في مجتمعات دول الخليج العربي، والتغيرات التي طرأت عليها بفعل الانفتاح الإعلامي، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وتحسن مستوى التعليم. فما زلت أقول: إن الثقافة السياسية تتغير؛ إلا أن هذا التغيّر يجري ببطء نسبي، لكنه مستمر على وتيرة ثابتة. صحيح أن هناك فوبيا قد تجعل المجتمع في دول الخليج العربي يقبل بالوضع الراهن كفوبيا إيران، وداعش، والفوضى الخلاقة، إلا أن هذا الشعور غالبًا ما يتبعه تحميل الأنظمة السياسية مسؤولية ذلك. كثيرون من خارج دول الخليج العربي يتساءلون دائمًا عن سبب ضعف الحركات الاحتجاجية والعمل المدني بشكل عام، وهم ربما يجهلون طبيعة التيارات والعصبويات والصراعات داخل المجتمعات في دول الخليج العربي حتى على مستوى النخب، فلا توجد في دول الخليج العربي كتلة تاريخية بالمعنى الحقيقي، ولاسيّما على مستوى النخب الفكرية والثقافية. كذلك لا يغفل عن الدور الاقتصادي في هذا المجال؛ فمستوى المعيشة الجيد نسبيًّا يجعل فئة عريضة من المجتمع في دول الخليج العربي تحجم عن الانخراط في العمل المدني أو السياسي، وتقبل بالوضع الراهن. فحتى الثورات العريقة كالثورة الفرنسية والثورة الأمريكية والثورة الروسية وإن كان لطروحات فلاسفة التنوير دور في ترسيخ إرهاصاتها إلا أن العامل الاقتصادي كان السبب المباشر في اندلاع تلك الثورات، فالثورة الأمريكية كان سببها المباشر رفع الضرائب، وبروز حركة الشاي المعروفة، ورفعها لشعار: "لا ضرائب دون تمثيل". وهناك العديد من المصادر التي وثّقت دور الاقتصاد في اندلاع الثورات، مثل: كتاب توماس جيه سارجنت "الأسباب والعواقب الاقتصادية للثورة الفرنسية"، بنك الاحتياطي الفيدرالي، ولاية مينيسوتا. ديسمبر 1991. وكتاب غيريغوري إم ديمبستر "الخلفية المالية للثورة الروسية"

مجلة يورويبان ريفو أوف إيكونوميك هيستوري. أريد أن أقول: إن الطبقات الاجتماعية تبقى هادئة حتى تحدث أزمة اقتصادية تشعل الصراع الطبقي. وليس عيبًا أن يقال: إن الثورات التي اندلعت في الجمهوريات العربية 2011 قامت بسبب عامل اقتصادي، ولأن البطالة والفقر دفعا الشباب للثورة؛ فكما ذكرت حتى الثورة الفرنسية قامت بسبب عامل اقتصادي، يقول ويل ديوراينت: "ولقد اندلعت الثورة الفرنسية لا بسبب ما كتبه فولتير من انتقاد لاذع، ولا بتأثير روايات روسو العاطفية، بل لأن الطبقة المتوسطة توصلت إلى التحكم بالاقتصاد، فاحتاجت إلى الحرية القضائية لتنفيذ مشاريعها والحصول على ما افتقرت إليه من موافقة اجتماعية وقوة سياسية تغطيها"[33] ، ويقول كذلك: "قامت الثورة على أكتاف فقراء بلاد الغال الألبينيين الذين تمردوا على الفرنكيين التوتون"[34].

الهوامش والمراجع:

1- عبدالله علي الفردي، الوعي السياسي في الإعلام، دار طويق للنشر، 2009.
2- المرجع نفسه.
3- لبنى أحمد القاضي، التطور السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1985) ص34.
4- عبدالله صالح العثيمين، نجد قُبيل ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، مكتبة الرشد للنشر، 2010.
5- جون فوران، مستقبل الثورات، الفارابي للنشر، 2010.
6- تركي الحمد، دراسات أيدلوجية في الحالة العربية، دار الطليعة.
7- حسن حنفي، في الثقافة السياسية، دار علاء الدين للنشر.
8- جلال كشك، السعوديون والحل الإسلامي، ص73.
9- عمر مصطفى سمحة، العولمة الثقافية والثقافة السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة.
10- تركي الحمد، مرجع سابق.
11- اقتباس سابق.
12- جون فوران، مرجع سابق.
13- مي يماني، هويات متغيرة..تحدي الجيل الجديد في السعودية، ترجمة إبراهيم درويش (بيروت:رياض الريس للكتب والنشر، 2001).
14- حازم البيبلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، ورقة قدمت لندوة "الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي" تحرير غسان سلامة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
15- ويل ديوراينت، قصة الفلسفة، (المقولة لكارل ماركس).
16- كريستوفر ديفيد سون، ما بعد الشيوخ، ترجمة ونشر مركز أوال للدراسات والنشر.
17- المرجع نفسه.
18- مفيد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1973،مركز دراسات الوحدة العربية.
19- بول فييل "البترول والطبقة الوظيفية: مثال العربية السعودية" ترجمة خضر خضر، دراسات عربية، السنة16، العدد2، ديسمبر 1979.
20- نعوم تشومسكي، فيتنام والثقافة السياسية الأمريكية، مختارات للنشر.
21- مي يماني، مرجع سابق.
22- عمر مصطفى سمحة، مرجع سابق.
23- عبدالإله بلقزيز، الدولة والمجتمع، جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث، 2011.
24- جمع هجرة وتعني قرية ويقصد بها القرى التي بناها الملك عبدالعزيز لتوطين البدو
25- الإخوان: جيش الملك عبدالعزيز من البدو ويلقبون بالإخوان.

26- تركي الحمد، مرجع سابق

27- عبدالعزيز الخضر، السعودية:سيرة دولة ومجتمع، الشبكة العربية للأبحاث2010.

28- علي شريعتي، النباهة والاستحمار.

29- سلمان الخليل، مفهوم المواطنة لدى النظم الاستبدادية وفي الثقافة السياسية، موقع الحزب الليبرالي العراقي.

30- ستيفان لاكروا، زمن الصحوة، الشبكة العربية للأبحاث، ص100

31- ستيفان لاكروا، مرجع سابق، ص93.

32- روبرت ليسي، المملكة من الداخل، مركز المسبار، 2010.

33- ويل ديوراينت، عبرالتاريخ،

34- ويل ديوراينت، المرجع نفسه.